التأثير

تقرير الاستدامة للعام
2017



UNOPS

تقرير

مكتب الأمم المتحدة
لخدمات المشاريع
(UNOPS)

تقرير الاستدامة
للعام 2017

صورة الغلاف:
إنّ تلاميذ المدارس هم من الأشخاص الـ10.000 في دنيري،
شمالي سانت لوسيا، الذين يستفيدون من عمل مكتب الأمم
المتحدة لخدمات المشاريع في مجال تحسين الإمدادات المائية

© UNOPS/Elise Laker

4
القسم الأول
الاستدامة

7
أين نعمل

10
القسم الثاني
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

11
كيف نعمل

13
خدماتنا

15
كيف نساهم

18
القسم الثالث
مشاريعنا

19
إنارة ريف سيراليون

21
تعبئة القطاع الخاص في ميانمار

23
ما بعد البنية التحتية - إعادة إعمار البيوت مع العائلات والمجتمعات

25
عصرنة الزراعة الأسرية في باراغواي

27
إرساء الأسس من أجل التنمية المستدامة لصربيا

30
القسم الرابع
فريق عملنا

33
عصرنا عصر المرأة

35
حفز التنمية بدءاً من المستوى المحلي

37
هل بوسع المراكز الصحية أن تكون محطات للطاقة؟

40
القسم الخامس
شركاؤنا

43
التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

45
الاستدامة في المكتب

47
عالمنا المشترك

رسالة من مديرتنا التنفيذية



© UNOPS

غريت فاريمو
وكيلة الأمين العام والمديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

في العام 2017، بقيت التحديات التي واجهناها كمنظمة الأمم المتحدة، على مستواها الهائل.

ففي العديد من الأمكنة، لا يزال السلام أملاً بعيد المنال. ونشهد تنامي انعدام المساواة ونشوء احتياجات غير مسبوقة. ولا تزال مشاكل الجوع والمجاعة والتهجير على مستويات حرجة في العديد من البلدان. ولن تتاح لنا فرصة مجابهة هذه التحديات إلا من خلال قطع عهد على أنفسنا بدعم الجهود المنسّقة التي تفضي إلى تغيير إيجابي.

وضمن منظومة الأمم المتحدة، ينصب تركيز مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على التنفيذ. فباعتبارنا مورداً للدول الأعضاء، ولأسرة الأمم المتحدة ولشركائها عبر القطاعين العام والخاص، تتراوح خدماتنا من دعم تنفيذ قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، إلى المساعدة في معالجة الأزمات الإنسانية وفي جهود التنمية وأولويات السلام والأمن حول العالم.

وفي العام الماضي سلّطنا الضوء في تقرير الاستدامة الذي أُصدرناه على الدعم الذي قدّمناه في سياق الاستجابة لبعض من تلك الأزمات. وقد استمر هذا العمل في العام 2017 حيث ساعدنا مثلاً في نقل أكثر من 600 مليون طن من الإمدادات الحيوية والوقود إلى اليمن.

وبدلاً من أن نورد آخر التفاصيل بشأن المسائل المهيمنة على عناوين الصحف، آثرنا في هذا المنشور أن نوضح تأثير عملنا، عبر تسليط الضوء على بعض من المبادرات الحيوية الأخرى التي نقوم بدعمها.

وتتضمن تلك المبادرات: شراكة ضمن القطاع الخاص أدت إلى بناء مستوصفات في ميانمار؛ وتوفير حلول للطاقة المتجددة القائمة على الشبكات الصغرى إلى مئات الآلاف من البشر عبر أنحاء سيراليون؛ والمساعدة في تحسين الممارسات الزراعية لأكثر من 120.000 نسمة في باراغواي، وبناء البيوت وتحسينها للعائلات المستضعفة في غزة؛ ومشاركتنا في أكبر برنامج إنمائي قائم على المناطق في صربيا، يقوم بدعم 34 حكومة ذاتية محلية لفائدة أكثر من 270.000 شخص في المناطق المفتقرة إلى الخدمات.

وفي العام 2017، باشرنا بجد في رفع أحد أهم تحدياتنا على المستوى المؤسسي حتى تاريخه: أي تحدي المساواة بين الجنسين.

فنحن ملتزمون بدعوة خبراء من كافة شرائح المجتمع لإرساء سياسات وضوابط كفيلة بحفز التغيير، ليس فقط في مؤسستنا وإنما أيضاً عبر المشاريع التي ندعمها. وسوف تجدون قسماً مخصصاً في هذا التقرير يسلط الضوء على خططنا وأهدافنا. ولبلوغ هذه الأهداف، سيكون علينا تغيير أسلوبنا في إدارة موظفينا وتغيير طريقتنا في التوظيف وتغيير نهجنا في الإبلاغ بما في ذلك من خلال مبادرة الإبلاغ العالمية. وفي عالم تكتنفه التحديات، نحتاج اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى التزام قوي بقضايا النساء والفتيات.

وفي المستقبل، سيكون 2018 العام الأول كذلك من خطتنا الاستراتيجية الجديدة. وفيما أن خطتنا جديدة، سيبقى دعم المكتب، كما كان على الدوام، ميداني التركيز إذ يوجد العديد من عملياتنا في دول هشّة تعتريها النزاعات - مثل أفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وميانمار والصومال وجنوب السودان.

وختاماً، من خلال أهداف التنمية المستدامة، أمامنا فرصة لمواجهة بعض من أبرز التحديات في العالم. ونشعر جميعاً بإلحاح المسألة، ونحن على التزام بدعم الجهود عبر مختلف أعضاء أسرة الأمم المتحدة، تماشياً مع أهدافنا المشتركة. ولدينا أيضاً هدف مشترك، ألا وهو القيام بكل ما بوسعنا لضمان تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وكلي إيمان بأن استراتيجيتنا والتزامنا بتحقيق المساواة بين الجنسين، سيحسنان مساهماتنا لأجل مساعدة الناس في بناء حياة أفضل، ومساعدة البلدان في تحقيق السلام والتنمية المستدامة.

الاستدامة

تحتل الاستدامة مكانة بارزة في عمل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في أنحاء العالم ونحن نرمي إلى مساعدة شركائنا في تعظيم التأثير الإيجابي لمشاريعهم واستدامتها، من أجل خدمة المجتمعات التي تحتاج إليها بوجه أفضل.

ونقيس التزامنا بالاستدامة بناء على معايير مبادرة الإبلاغ العالمية.

وترد في ما يلي أبرز مؤشراتنا للاستدامة.



في المجتمعات المتأثرة بالحرب الأهلية الكولومبية، يقوم مهندسو المكتب بنقل المهارات والمعارف بشأن كيفية بناء بيوت آمنة ومضمونة وصيانتها.
© UNOPS/John Rae

الوظائف التي نستحدثها

يبرز التزامنا بالاستدامة من خلال الوظائف التي نستحدثها في المجتمعات المحلية التي نعمل فيها.

ففي العام 2017 استُحدث أكثر من 2.1 مليون يوم عمل مدفوع الأجر من خلال المشاريع التي دعمناها. وقد اضطلعت النساء بأكثر من 370.000 يوم منها. وقد كان معظمها على صلة بعملنا في مجال البنية التحتية.

فمن خلال توفير فرص العمل إلى السكان المحليين، نساعد في دعم نتائج أكثر استدامة. وعبر توفير دخل للناس وتدريبهم على المهارات الهامة، نزيد من احتمال إيجادهم عملاً في المستقبل، فضلاً عن فرصة إنفاق تلك الأجور التي يجنونها في الإطار المحلي.

بناء النظم الاقتصادية المحلية

تشكّل خبرتنا في مجال المشتريات أقوى طرقنا من حيث المساعدة في تنمية الاقتصاد المحلي. فنحن نشجع المشتريات على المستوى المحلي عبر مشاريعنا كلها، كما نحرص على تتبع النتائج المنبثقة عنها.

وفي العام 2017، استفاد الموردون المحليون من أنشطة المشتريات التي تعدّت قيمتها الـ540 مليون دولار أميركي. فساعد ذلك في خفض التأثير البيئي عن طريق الحد من الانبعاثات الناتجة عن وسائل النقل. وفضلاً عن ذلك، قامت تلك الأنشطة بدعم المؤسسات المحلية دعماً مباشراً، فضمنت لنا مساعدة شركائنا في تعزيز القدرات المحلية والوطنية ضمن المجتمعات المحلية نفسها.

المعارف التي نوفّرها

نساهم في الاستدامة الاجتماعية وفي القدرات الوطنية عبر نقل المعارف التقنية والخبرة إلى الأشخاص الذين نتعاون معهم على الأرض.

ونفتخر بأن خبرتنا متجذرة في أفضل الممارسات الدولية.

ففي العام 2017، قدمنا 40.000 يوم من المشورة التقنية إلى أصحاب المصلحة عبر مجموعة من مشاريعنا.

مناخنا

يشكّل قياس تأثيرنا في الكوكب ركناً من أركان الاستدامة. ففي 2017، أنتجت عمليات المكتب 16.931 طناً من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، وهي الوحدة الشائعة لقياس انبعاثات غازات الدفيئة. وعلى سبيل المقارنة، كان قد أبلغ عن إنبعاث 14.696 طناً في العام 2016. ويتم التعويض عن مجمل انبعاثات المكتب بواسطة تخفيضات مصدّقة للانبعاثات، من خلال شهادة المعيار الذهبي Gold Standard التي وضعت في سياق آلية التنمية النظيفة للأمم المتحدة. كما أن المكتب ممتثل لمبدأ الحياد المناخي منذ العام 2012.

انبعاثات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بحسب مصادرها، 2017



النطاق 1

%24.3	احتراق الوقود في الموقع
%20.1	أساطيل المركبات
%1.6	المبردات
%1.2	مركبات الكلوروفلوروكربون/ الهيدروكلوروفلوروكربون

النطاق 2

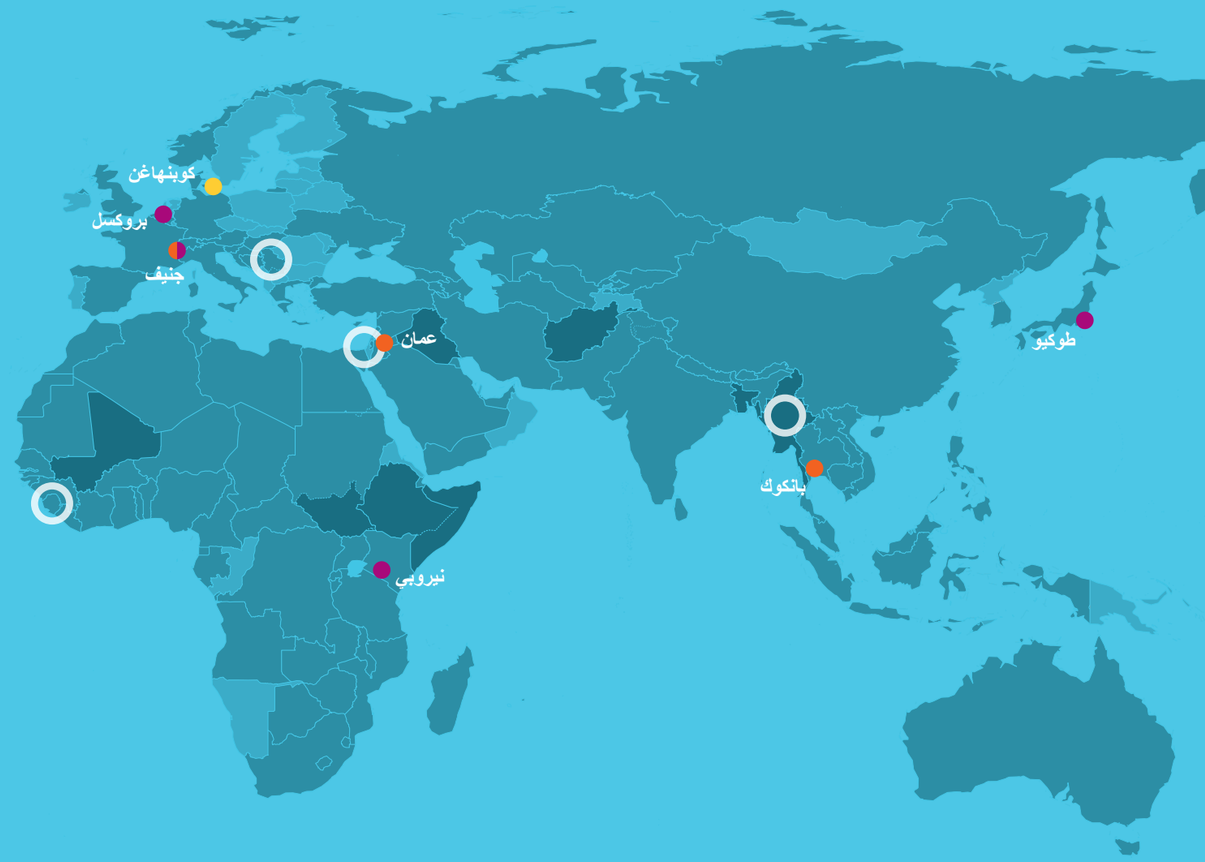
%12.3	الكهرباء المتاحة مقابل بدل
%0.5	الحرارة/البخار المتاح مقابل بدل

النطاق 3

%38.9	السفر جواً
%1.1	النقل العام

أين نعمل





يقع المقر الرئيسي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في مدينة كوبنهاغن في الدانمرك ويعمل المكتب الإقليمي لأفريقيا أيضاً من هذا الموقع، فيما تقع المكاتب الإقليمية الأخرى في: باناما سيتي، باناما (لأميركا اللاتينية والكاريبي)؛ وعمان الأردن (للشرق الأوسط) وبانكوك، تايلندا (لإقليم آسيا والمحيط الهادئ)؛ وجنيف، سويسرا (لإقليم أوروبا وآسيا الوسطى).

ويعمل موظفو مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع انطلاقاً من المكاتب القطرية ومراكز المشاريع، بحسب نطاق المشروع المعني وعمل المكتب ضمن البلد. وبصورة عامة، ينتشر موظفو المكتب في أكثر من 80 بلداً حول العالم.

ولدينا مكاتب اتصال تساعد في تيسير امتدادنا على صعيد العالم، بما في ذلك في بروكسل وجنيف ونيروبي ونيويورك وطوكيو وواشنطن العاصمة.

إنارة ريف سيراليون
أنظر الصفحة 19

تعبئة القطاع الخاص في ميانمار
أنظر الصفحة 21

إعادة إعمار البيوت في غزة
أنظر الصفحة 23

عصرنة الزراعة الأسرية في باراغواي
أنظر الصفحة 25

التنمية المستدامة في صربيا
أنظر الصفحة 27

بلدان وأقاليم تنفيذ المشاريع للعام 2017

- المقر الرئيسي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الذي يشمل المكتب الإقليمي لأفريقيا
- مكاتب الاتصال
- المكاتب الإقليمية

البلدان والأقاليم العشرة الأولى من حيث تنفيذ المشاريع

- ميانمار
- الأرجنتين
- الصومال
- جنوب السودان
- مالي
- العراق
- بيرو
- بنغلاديش
- أفغانستان
- إثيوبيا

أوردنا هذه الخريطة على سبيل التوضيح، وهي لا تنطوي على تعبير عن أي رأي خاص لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم في ما يتعلق بتعيين حدوده أو تخومه.

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

تقضي رسالتنا بمساعدة الناس في بناء حياة أفضل، وبمساعدة البلدان في تحقيق السلام والتنمية المستدامة.

وتتمثل رؤيتنا في عالم يتمكّن فيه البشر من عيش حياة تامة المقوّمات بدعم من بنية تحتية ملائمة تتسم بقدرتها على الصمود، وبالاستخدام الكفؤ والشفاف للموارد العامة في مجال المشتريات وإدارة المشاريع.

يوفّر المكتب خبرةً تقنيةً هادفة إلى البلدان على صعيد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

وإن المساعدة التقنية التي قدّمها المكتب إلى وكالات الأمم المتحدة في المجالات المتخصصة قد سرّعت من توفير خدمات الإغاثة إلى الملايين من الأشخاص الذين يحتاجون إليها، فأسهم من خلال ذلك في إرساء مجتمعات أكثر استقراراً وأماناً.

أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة

كيف نعمل

يركّز عملنا على ناحية التنفيذ، مع التزامنا بقيم الأمم المتحدة وكفاءة القطاع الخاص. ونحن الجهاز الوحيد للأمم المتحدة الذي لا يتلقى تمويله الأساسي من ضرائب المكلّفين.

ويستعين شركاؤنا بنا من أجل استكمال قدراتهم الخاصة، وتحسين السرعة وخفض المخاطر وحفز فعالية التكلفة، وزيادة الجودة.



سأعدنا في تدريب المئات من المتطوعين في مجال الصحة لدى المجتمعات المحلية في كينيا من أجل بلوغ الآلاف غيرهم.
© UNOPS/John Rae

في العام 2017، نفّذ المكتب مشاريع فاقت قيمتها 1.8 مليار دولار أميركي بالنيابة عن شركائنا.

خدماتنا

يركز كل خط من خطوط خدمتنا على الاستدامة وتنمية القدرات الوطنية. أما نموذج التمويل الذي نتبعه فيشجع على التنفيذ السلس والفعّال، فيما أن هيكلنا المرن وامتدادنا العالمي يضمنان قدرتنا على التلبية السريعة لاحتياجات الشركاء مع الاستفادة من الوفورات الاقتصادية.

ونصمم دعمنا بما يوافق احتياجات شركائنا، فننفذ عنصراً أساسياً من المشروع المعيّن أو نقدّم مشورة الخبراء أو ندير مشاريع أو برامج كاملة. وتتضمن مجالات خبرتنا الرئيسية ما يلي:

البنية التحتية

نخطط ونصمم ونبني ونصون طائفةً واسعة من الحلول المستدامة والقادرة على الصمود في مجال البنية التحتية.

من البنى التحتية للنقل والطاقة والصحة والتعليم، إلى إسداء المشورة للحكومات حول السبل الكفيلة بجعل البنية التحتية أكثر فعالية، خبراؤنا قادرون على المساعدة في تحسين نواتج الاستثمارات في البنية التحتية، لصالح المجتمعات المحلية والتنمية الوطنية.

إدارة المشاريع

ندير مشاريع وبرامج من شتى الأحجام، فيما نعزز في الوقت عينه قدرة البلدان النامية على إدارة مبادراتها الخاصة.

وبفضل أكثر من عقدين من الخبرة التي اكتسبناها من خلال آلاف المشاريع، يوفّر المكتب المرونة والخبرة التقنية المطلوبتين لتنفيذ المشاريع - وذلك ضمن حدود التكلفة والوقت ومعايير الجودة اللازمة.

المشتريات

من خلال وسائل شفافة وفعالة، نتخصص في إيجاد سبل جديدة لمساعدة الحكومات في جعل المشتريات العامة أكثر كفاءة. فنحن خبراء في عمليات المشتريات السريعة والشفافة مهما كان الحجم أو النطاق أو المنتج أو الخدمة التي تحتاجون إليها.

وننصح الحكومات بأن تضمن استفادة المجتمع بأسره من منافع المشتريات العامة. ويتضمن ذلك توفير حلول للتصدي لحالات الاحتيال والفساد ولزيادة التنافسية والفعالية.

الإدارة المالية

لقد قدّمنا خدمات الوصاية وإدارة الأموال بقيمة إجمالية بلغت حوالي ملياري دولار أميركي، نيابةً عن الحكومات والمؤسسات متعددة الأطراف منذ العام 2010.

وتتضمن خدماتنا إدارة المنح والأموال الجماعية، وإسداء المشورة والإشراف على ميزانيات المشاريع والبرامج.

الموارد البشرية

نقدّم حلولاً مرنةً ومصمّمة على الطلب في مجال الموارد البشرية إلى شركائنا في الأمم المتحدة، حيث السرعة والكفاءة من الشروط الضرورية.

ونقدّم الدعم بواسطة الموارد البشرية المتخصصة في سياق السلام والأمن، خلال الحالات الإنسانية الطارئة المتغيرة بسرعة، أو من أجل التنمية الأطول أجلاً، استناداً إلى احتياجات الشركاء.

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في أرقام

تأهيل **243 مستوصفاً و74 مستشفى**

تصميم أو بناء أو إعادة تأهيل **2300 كيلومتر** من الطرقات

تصميم أو بناء أو إعادة تأهيل **35 مدرسة**

توليد أيام عمل مدفوعة الأجر بقيمة تفوق **2.1 مليون دولار أميركي** لصالح المستفيدين؛ وقد اضطلعت النساء بأكثر من 370.000 يوم من أيام العمل تلك

توفير سلع وخدمات بقيمة تفوق **1 مليار دولار أميركي** إلى شركائنا

تخصيص ميزانيات للمشتريات بقيمة **540 مليون دولار أميركي تقريباً** لصالح الموردين المحليين



أصبحت نسمة وتاج الدين وعائلتهما يملكون الآن مكاناً يدعونه منزلاً بفضل جهود إعادة الإعمار في غزة التي تهدف إلى توفير سكن ملائم لأكثر الشرائح ضعفاً.
© UNOPS/Elise Laker

كيف نساهم

يساهم المكتب في جهود أوسع نطاقاً لمساعدة الشركاء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال مجالات تركيز ثلاثة، هي:

تمكين الشركاء من القيام بمزيد من الأعمال بالقليل من الموارد من خلال الخدمات الكفؤة لدعم الإدارة التي تنفذ محلياً أو التي هي بمثابة خدمات مشتركة عالمية.

على سبيل المثال، يدعم المكتب العمل في مجال الألغام، والعمل الإنساني وأنشطة ترسيخ الاستقرار وإدارة المتفجرات، ناهيك عن أنشطة بناء القدرات لبعثات الأمم المتحدة، وإدارة الأسلحة والذخائر لدائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، والشركاء في 17 بلداً وإقليماً من حول العالم. وقد ساعد المكتب دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، وهي شريكته الرئيسية، في تحقيق مجموعة من النتائج بلغت قيمتها الإجمالية 250 مليون دولار أميركي، وشملت:

- في دارفور، تلف أكثر من 90.000 نوع من ذخائر الأسلحة خفيفة، وتلقي حوالي 200.000 مستفيد تثقيفاً بمخاطر الألغام.
- وفي العراق، تم تدريب الشرطة المحلية على أنشطة الاستجابة الأولية وتفكيك الذخائر المتفجرة/الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع.
- وفي مالي، عقدت دورات تدريبية لجنود المشاة في بلدانهم الأم بشأن التوعية بالأجهزة المتفجرة يدوية الصنع والتخفيف من وطأة المخاطر، وتدريب المدربين والبحث والكشف. وقام مدربون وطنيون بتعليم أكثر من 4800 جندي من قوات حفظ السلام. وتم تقديم تدريب للتوعية بالأجهزة المتفجرة يدوية الصنع إلى 2.822 جندياً لحفظ السلام عقب وصولهم إلى البلد.

مساعدة الناس في تحقيق الأهداف الشخصية والمحلية والوطنية والعالمية من خلال خبرة تقنية متخصصة فعالة، متجذرة في الأعراف والمعايير الدولية.

على سبيل المثال، يستفيد حوالي 400.000 شخص في شمال سريلانكا حالياً من نظام محسّن لإدارة النفايات يساعد في ضمان التخلص من النفايات بوجه مناسب، فيما يحمي الطبيعة والمجتمعات المجاورة كذلك. وكجزء من المساهمة الإنمائية للاتحاد الأوروبي لصالح سريلانكا، قام مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بتنفيذ نظام لإدارة الصرف المكرر والمياه المبتذلة والمجارير في مقاطعتين. وقد اشتمل هذا المشروع أيضاً على توفير التدريب إلى أفراد من المجتمع المحلي على إدارة هذا النظام الجديد واستخدامه. وفي العام 2017، أفادت ما نسبته 45 في المائة من المشاريع المدعومة من المكتب عن انتهاج تدابير للتخفيف من وطأة التأثيرات البيئية السلبية.

دعم البلدان في تعزيز نطاق الموارد المتاحة وفعاليتها من أجل تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. يعمل المكتب حالياً على تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وتتمثل إحدى طرقنا للقيام بذلك في عقد شراكات مع منظمات في القطاع الخاص يمكن لمواردها ولخبرتها أن تكمّل عملنا في البلدان والأقاليم حول العالم.

على سبيل المثال، يدعم المكتب حالياً تنفيذ أهداف حكومة غواتيمالا المتعلقة بالتنمية المستدامة من خلال شراء الأدوية. وفي العام 2017، ساعد المكتب حكومة البلاد في توفير الأدوية لـ124 مستشفى ومركزاً صحياً في أنحاء البلاد، مع توفير أكثر من 200 دواء لمؤسسة الضمان الاجتماعي. ومن خلال إجراءات المشتريات الشفافة والكفؤة للمكتب، قدّرت مؤسسة الضمان الاجتماعي قيمة الوفورات المحققة بحوالي 27 مليون دولار أميركي، أي أقل بنسبة 50 في المائة تقريباً من التقديرات الأولية للتكاليف. وقد استند هذا الحساب إلى المقارنة بين التكاليف الفعلية المترتبة عن نهج المكتب، وبين تكاليف ضمان تلك الخدمات في السابق.

القسم الثالث

مشاريعنا

إنارة ريف سيراليون

في أعقاب تفشي وباء إيبولا الذي ضرب أجزاء واسعة من غرب أفريقيا في العام 2014، أطلقت حكومة سيراليون "برنامج الرئيس لأولويات الانتعاش" President's Recovery Priorities - وهو برنامج يشمل أصحاب مصلحة متعددين ويرمي إلى تعزيز البنية التحتية في البلاد.

وفي هذا السياق، أطلقت وزارة الطاقة في سيراليون السياسة الوطنية وخطة العمل لأجل الطاقة - وهي مبادرة ترمي إلى زيادة الحصول على الطاقة عبر أنحاء سيراليون وزيادة توليد الطاقة في البلاد بنسبة ملحوظة.

أما أحد المشاريع التي وُضعت دعماً لتحقيق أهداف الحكومة في مجال الوصول إلى الطاقة، فهو مشروع الطاقة المتجددة في الريف (RREP) الذي نفّذه المكتب.

وبتمويل من وزارة التنمية الدولية للمملكة المتحدة، استهل المشروع في العام 2016، وهو يرمي إلى تسخير الطاقة الشمسية من أجل توليد كهرباء مستدامة متدنية الكربون حتى مستوى 5 ميغاواط، لفائدة المجتمعات الريفية. وهذا المشروع هو الأول من حيث نوعه وحجمه في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وسوف يستفيد منه أكثر من 360.000 نسمة من السكان والمؤسسات المحلية والخدمات الأساسية.

وقد استُكملت المرحلة الأولى منه في يوليو/تموز 2017 حيث تم إمداد 54 مركزاً صحياً مجتمعياً بالطاقة الشمسية عبر المقاطعات الـ12 لسيراليون. وقد جرى استخدام عمّال تقنيين من سيراليون لتركيب المنشآت، الأمر الذي نمّى القدرات المحلية من خلال التدريب النظري والميداني على حد سواء. وقد شكّلت النساء 17 في المائة من الأشخاص الذين تدرّبوا فتم توظيفهم من ثم في أعمال الإنشاء، كما أن 42 في المائة من القيّمين على نظم الطاقة الشمسية في المراكز الصحية المجتمعية من النساء.



يساعد مصدر الكهرباء الموثوق في ضمان التخزين المناسب للقاحات وحفظها.
© UNOPS/Olivia Acland

أما المرحلة الثانية التي سوف تستكمل في نهاية هذا العام فستزيد من حصول البيوت والمدارس والمؤسسات التجارية على التيار الكهربائي في 50 قرية في الريف، وذلك بفضل توسيع المحطات الحالية لتوليد الطاقة في المراكز الصحية، ومد شبكات التوزيع من أجل استحداث 50 شبكة صغرى مستقلة.

وبموازاة تنفيذ أعمال البنية التحتية، أدت عملية اختيار تنافسية إلى تعيين شركات ناجحة في القطاع الخاص ستضطلع بالمسؤولية عن عمليات التشغيل والصيانة طويلة الأجل لشبكات الطاقة الصغرى تلك في كل من القرى. وإن ذلك يتيح فرصاً هامة على صعيد العمالة في الاقتصاد الريفي المحلي، فيساعد في ضمان استدامة المشروع على المدى البعيد.

وسيتم تركيب عدادات للكهرباء في الأبنية التي ترغب في الحصول على التيار الكهربائي للمساعدة في ضمان الحساب الدقيق لكمية الكهرباء المستهلكة. كما سيتلقى كل مبنى متصل بالشبكة الكهربائية رزمةً أولية من المصابيح والمقابس.

وخلال المرحلة الأخيرة، سيتم تصميم وتركيب نظم من هذا النوع في أربعين بلدة أخرى أكبر حجماً عبر أنحاء سير اليون، باستخدام مبلغ 7.5 ملايين دولار أميركي من الاستثمارات المشتركة الصادرة عن القطاع الخاص. ومن المتوقع اختتام هذه المرحلة والمشروع ككل في أواخر العام 2020.

وفي نهاية المطاف، سيكون المكتب وشركاؤه قد ساعدوا في زيادة قدرة البلاد على صعيد الطاقة. وسيكون المشروع قد استحدث بضع مئات من الوظائف عبر البلاد، وفرصة للاستثمار في سوق جديدة بالكامل من الكهرباء المستدامة متدنية الكربون بالطاقة الشمسية، ما يمهد الطريق أمام المزيد من الاستثمارات والمشاريع المشابهة في المنطقة.



تزور الممرضات العاملات في مستوصف كوناكري دي المجتمعات المجاورة كل أسبوع من أجل توفير الخدمات الصحية الأساسية.
© UNOPS/Olivia Acland

تعبئة القطاع الخاص من أجل دعم أهداف التنمية المستدامة

ترمي أهداف التنمية المستدامة إلى وضع حدّ للفقر وحماية كوكب الأرض وضمان السلام والازدهار للجميع بحلول العام 2030. وبغية تحقيق تلك الأهداف، يتوجب حشد تريليونات الدولارات في استثمارات جديدة من أجل دعم البنية التحتية والمشاريع الإنمائية الأخرى.

وفي مسعى لتعبئة استثمارات من القطاع الخاص، عقد المكتب شراكة مع أوريدو Ooredoo الشركة المشغلة للاتصالات الجوالة التي استثمرت مبلغ 3.1 مليون دولار أميركي للمساعدة في مكافحة ارتفاع معدلات وفيات الأمهات والأطفال عبر أنحاء ميانمار.

ومن خلال ذلك، يعمل المكتب حالياً مع وزارة الصحة والرياضة على تصميم وبناء 17 مركزاً للرعاية الصحية الأولية في المجتمعات الريفية وشبه الحضرية في أنحاء البلاد. ويجري بناء تلك المراكز حالياً في 8 ولايات وأقاليم من أجل تلبية احتياجات المجتمعات المحلية على صعيد الصحة، مع التركيز بوجه خاص على صحة الأمهات والمواليد الجدد والأطفال. ومن المتوقع أن تتيح لحوالي 100.000 نسمة الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية.

وقد بنيت تلك المراكز مع مراعاة مبدأ الاستدامة. فالمباني مصممة لمقاومة المخاطر الطبيعية مثل الزلازل وتداعيات العواصف، وهي تجمع ما بين مصادر الطاقة المتجددة وبين تكنولوجيا إدارة النفايات من أجل المساعدة في الحدّ من النفايات.

عملت القابلة ثين ثين هتيكي في كان تين خلال السنوات الـ12 المنصرمة. وقبل افتتاح المركز الصحي الجديد، كانت تقدم خدمات الرعاية الصحية الأساسية في مبنى يعاني من ضيق المساحة. وتقول ثين ثين هتيكي: "لم تكن لدينا مياه جارية، وكنا نكتفي بمصباح واحد مشغّل بالبطاريات."

وتضيف: "لم يكن المركز الصحي القديم مناسباً لعمليات التوليد، لذا كنت أساعد النساء على الإنجاب في بيوتهن بالأحرى."

وخلال العام 2017، انتهت أعمال البناء في 9 مراكز، ومن المتوقع الانتهاء من بناء المراكز المتبقية في العام 2018. ويساعد المشروع أيضاً في تحسين سبل المعيشة والنظم الاقتصادية المحلية عبر استحداث وظائف للعاملين المحليين. وفي العام 2017، كان قد تم استحداث 48.000 يوم عمل للعاملين المحليين منها أكثر من 6.000 يوم للنساء.

وإن الشراكة بين أوريدو Ooredoo والمكتب من الأمثلة التي تبرهن كيف يمكن للقطاع الخاص أن يساعد بلداً نامياً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويساعد الاستثمار في البنية التحتية الصحية في تسريع تقدم ميانمار نحو خفض معدلات وفيات الأمهات، واضعاً حداً للوفيات الممكن تجنبها في عداد المواليد الجدد والأطفال دون سن الخامسة، إلى جانب خفض معدّل وفيات المواليد الجدد.



قبل افتتاح مركز الرعاية الطبية الجديد في كان تين، كانت القابلة ثين ثين هتيكي تساعد النساء في الإنجاب لدى بيوتهنّ بدلاً من القيام بذلك في مركز صحي.
© UNOPS



إمرأة تمشي برفقة طفل خارج مركز للرعاية الطبية حديث البناء في كان تين.
© UNOPS



إن مراكز الرعاية الصحية الجديدة مصممة ومبنية بشكل يضمن حصول ذوي الإعاقات على الرعاية بشكل متكافئ. © UNOPS



إن المساواة بين الزوج والزوجة في صلاحية التوقيع على عقود الإعانات النقدية تساعد في ضمان حقوق الملكية للنساء.
© UNOPS/Annesofie Norn

ما بعد البنية التحتية - إعادة إعمار البيوت مع العائلات والمجتمعات

منذ اندلاع النزاع في غزة العام 2014، لا يزال هناك أكثر من 20.000 شخص مهجّر. كما أنَّ أقل من 5 في المائة من السكان قادر على الوصول إلى مياه الشرب المأمونة، فيما أن توفير الخدمات الأساسية بما فيها الصحة والتعليم آخذ في التراجع. ولا تزال هناك ضرورة ملحة من أجل إعادة إعمار البيوت.

وبغية توفير الإغاثة للأزمة الإنسانية الراهنة، يقوم المكتب بتنفيذ مشروع إسكاني يساهم في إعادة إعمار البيوت المدمرة بالكامل في القطاع، بطريقة مستدامة.

أما المستفيدون من هذا المشروع فمن أكثر شرائح المجتمع ضعفاً. وجميع تلك العائلات التي تم اختيارها من السكان المهجرين داخلياً هي عائلات قد خسرت بيوتها خلال النزاع. وتحظى الأسر التي ترأسها نساء وشيوخ فضلاً عن ذوي الإعاقات، باهتمام خاص.

وبفضل تمويل من حكومة ألمانيا، وبالتعاون الوثيق مع وزارة الأشغال العامة والإسكان الفلسطينية، وبالاشتراك مع المجلس النرويجي للاجئين، تم تصميم مجموعة من البيوت الجديدة، كلاً على حدة، بناء على رغبات مالكيها واحتياجاتهم.

وقد شاركت فرق من المجتمع المحلي في تصميم حلول طويلة الأمد للبيوت، مع التركيز على تفاصيل متخصصة، من قبيل مراعاة احتياجات النساء. وقد تحقق المكتب من تطبيق التنظيمات المحلية لتشييد الأبنية وحرص على أن تكون الأبنية مصممةً بموجب القوانين المحلية التي تلحظ مقاومة الزلازل. وفي حال السكان المعوقين أو أصحاب الاحتياجات الخاصة، فقد اتخذت التدابير ذات الصلة في الاعتبار أيضاً.

وفي خطوة تتجاوز أنشطة البناء التقليدية، تم تقديم جملة من خدمات الدعم الإضافي كذلك إلى العائلات، بما فيها الدعم القانوني والمالي والتقني. فعلى سبيل المثال، من أجل زيادة حماية النساء والأطفال، أصبحت المنح النقدية لإعادة إعمار البيت تستوجب توقيعي رب وربة الأسرة معاً، الأمر الذي يساعد في ضمان حقوق الملكية للنساء. فضلاً عن ذلك، تم توسيع نطاق الدعم القانوني كي يشمل الأرامل والمطلقات فيحظين باعتراف قانوني بملكيتهن لبيوتهنّ.

وفي العام 2017، أعيد بناء 140 بيتاً في سياق هذا المشروع ما أنتج 168.000 يوم عمل لليد العاملة المحلية.



قامت وزارة الأشغال العامة والإسكان بتعيين 450 مستفيداً محتملاً قد تعرضت بيوتهم للتدمير في العام 2014.
© UNOPS/Elise Laker



عقب تصاعد النزاع في العام 2014، أرغمت العائلات على هجر بيوتها. أما اليوم فقد نجحت 140 عائلة في إعادة إعمار بيوتها.
© UNOPS/Annesofie Norn

عصرنة الزراعة الأسرية في باراغواي

يمضي كثيرون في باراغواي معظم وقتهم في العراء من أجل فلاحة الأرض لتوفير المأكل لأسرهم وإعالتها.

تحتل الزراعة موقعاً مركزياً في اقتصاد باراغواي. فإنّ نسبة مئوية كبيرة من سكان باراغواي البالغ عددهم 6.7 ملايين نسمة يجنون عيشهم من العمل في الزراعة، ولا سيما في المناطق الريفية، وغالباً ما يكون ذلك من خلال زراعة الكفاف. وتؤدي الزراعة أيضاً دوراً هاماً في التجارة الدولية للبلاد. فإلى جانب تربية المواشي وإنتاج الطاقة الكهرمائية، تشكل الزراعة أكثر من 60 في المائة من مجمل الصادرات.

وقد تبين من خلال البحوث التي أجرتها حكومة باراغواي أن الزراعة الأسرية تمثل أكثر من 90 في المائة من مجمل العمليات الزراعية، في قطاع يتسم بتدني إنتاجيته ومحدودية الوصول إلى الأراضي ورأس المال والتكنولوجيا. ويعزى ركود الغلال إلى التعرية وفقدان الخصوبة في التربة وخسارة التنوع البيولوجي والشواغل المحيطة باستخدام المياه.

وتدرك مرسيدس نونيز هذه التحديات خير إدراك. فإن عائلتها كانت تزرع الفاصولياء والفول السوداني والذرة، وكانت ترعى أبقارها المدرة للحليب. وكانت العائلة تجني عادة من بيع السلع حوالي 180 دولاراً أميركياً في الشهر. ولكن لسوء الحظ لم يكن بمقدورهم سوى زرع ربع مساحة الأرض الخصبة المتاحة لهم. بما أنّ القيود المالية والقدرة البشرية المحدودة قد حالت دون ممارسة الزراعة على نطاق أوسع.

ويواجه العديد من أسر المزارعين عبر باراغواي مشاكل مشابهة. واعترافاً بهذا الواقع، وضعت الحكومة عصرنة القطاع ودعم آلاف المزارعين في أنحاء البلد، في عداد أولوياتها.

ومنذ العام 2014، دعم المكتب الحكومة في التصدي لهذه الشواغل من خلال مبادرة أساسية للحد من الفقر: أي عصرنة الزراعة الأسرية في أكثر المناطق فقراً. وقد انطوى ذلك على سلسلة من الأنشطة لدعم الزراعة المستدامة للأراضي مع توفير الإمدادات الزراعية، وتنفيذ أعمال الرصد وإدارة المشاريع ذات الصلة.



تخضع طرق الزراعة في باراغواي إلى العصرنة حالياً من أجل تعزيز الزراعة ودعم الآلاف من سبل المعيشة.
© UNOPS/Luis Vera



الاعتياش من الأرض بأكثر من طريقة: فالكثيرون في باراغواي يعتمدون على الزراعة للغذاء وكسب المعيشة.
© UNOPS/Luis Vera

الفائز بجائزة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لمشروع العام 2017

بفضل التكنولوجيا التي استخدمناها، تحسّن إنتاجنا فزادت غلة المحاصيل ودخل أسرتنا.

مزارع محلي

وحتى الآن ساعدت المشاريع في إعادة تأهيل أكثر من 40.000 هكتار من الأراضي الزراعية، معززة الأمن الغذائي وسبل المعيشة لحوالي 120.000 شخص. وخلال العام 2017، في إطار هذه المشاريع، تم تحسين أكثر من 13.000 هكتار من الأراضي في حوالي 150 قرية ريفية.

"بفضل نمو الإنتاج، زادت الأنشطة الزراعية كذلك. فتوفّر العمل للجميع. وقد تم إشراك النساء في المشروع بدءاً من مرحلة التخطيط، وقد كان دورهن هاماً جداً على امتداد المشروع" على حد قول زينين ساموديو الذي يعمل كمزارع ويرأس لجنة التنسيق من أجل السيادة في ليما، باراغواي.

وقد ساعد هذا المشروع مرسيدس وعائلاتها في تنظيف وتهيئة معظم أراضيهم الخصبة غير المستخدمة سابقاً من أجل زراعة البطاطس الحلوة. فأصبحت الأسرة قادرة على جني مبلغ 2.180 دولاراً أميركياً من بيع المحاصيل - أي بنسبة تفوق ما كانت تجنيه في السابق 12 مرة.

إرساء الأسس من أجل التنمية المستدامة لصربيا

بالنسبة إلى الكثيرين حول العالم، غالباً لا يؤدي انعدام الفرص الاقتصادية إلى إرغام المرء على مغادرة مجتمعه المحلي وحسب بحثاً عن عمل وإنما بلده ككل. ولكن الحال ليست كذلك بالنسبة إلى إركان هادزيتش.

فإركان هو أحد الفائزين الـ22 بمنحة قدمتها مبادرة PROGRES الأوروبية لدعم مبادرات تنظيم المشاريع التجارية لدى الشباب في جنوب صربيا. وهو في العام الماضي قد أطلق شركته الخاصة لإنتاج الورق المقوّى والكرتون.

ويقول إركان "كانت تلك العملية بأسرها - بدءاً من تلقي المعدات وانتهاء بإنشاء المشروع - كفيلة بتمكيني من البقاء في بلدتي وإنشاء مشروعي التجاري الخاص."

وعبر أنحاء صربيا الجنوبية، ساعد برنامج PROGRES في إرساء الأسس للتنمية المستدامة لـ34 من الحكومات المحلية ذاتية الحكم الأكثر افتقاراً إلى الخدمات في البلاد.

وقد عزز البرنامج القدرات المحلية للحوكمة والتخطيط والإدارة؛ وزاد من تنافسية النظم الاقتصادية المحلية؛ وشجع على الإدماج الاجتماعي لكافة الشرائح، وحسّن الوصول إلى فرص العمل؛ وبيّن تداعيات انضمام صربيا إلى الاتحاد الأوروبي. وبتمويل من الاتحاد الأوروبي وحكومتي صربيا وسويسرا، نفّذ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع هذا البرنامج بالاشتراك مع الحكومة الصربية.

وقد قام البرنامج بتحسين حياة أكثر من 270.000 شخص وعاد بالنفع غير المباشر على حوالي مليون شخص، أي ما يعادل سدس عدد سكان صربيا.



تشجيع تنظيم المشاريع التجارية: تلقت النساء عبر أنحاء صربيا الجنوبية تدريباً على المهارات أو مواد أو تمويلاً لمساعدتهن في إطلاق مشاريعهنّ التجارية الخاصّ بهن."
© UNOPS/Dario Marić



أصبحت صناعة إشارات السير والتذكارات مصدر دخل للأشخاص المعوّقين في راشكا بصربيا.
© UNOPS/Samir Delić

وميلان فيليشكوفيتش، صاحب مزرعة لإنتاج الألبان، هو من هؤلاء المستفيدين. فإن مؤسسته العائلية في قرية ألاكينجي الصغيرة الواقعة في جنوب شرق صربيا، تعمل على إنتاج الحليب ومشتقاته منذ عقدين. ومن خلال البرنامج الأوروبي PROGRES، تلقى ميلان معدات لمساعدة مؤسسته في زيادة كفاءتها.

ويقول ميلان في هذا الصدد: "أتاحت لنا المعدات الجديدة زيادة حجم السلع التي ننقلها، الأمر الذي ساعد في خفض سعر المنتجات والتوفير في التكاليف." "ومن ثم استخدمنا المال الذي وفّرناه من أجل استحداث مزيد من فرص العمل في مصنع الألبان".

وخلال فترة دامت 3 سنوات، ساهم البرنامج في اجتذاب استثمارات فاقت قيمتها 10 ملايين يورو في مشاريع اقتصادية واجتماعية. كما أدى إلى إنشاء حوالي 100 مشروع تجاري جديد وتوليد أكثر من 700 وظيفة جديدة.

كما عمل المشروع على تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي لأكثر من 9.000 شخص من مجموعات مستضعفة، بما يشمل الأقليات العرقية مثل الغجر والنساء والمعوّقين.

وقد تلقّى المشاركون من الغجر تدريباً حسّن من قابلية توظيفهم أو دعماً للأنشطة المولدّة للدخل، وكذلك تحسيناً لظروف العيش في مساكن الغجر. وقد ساعد البرنامج أولاد الغجر أيضاً في تحسين إلمامهم باللغة الصربية والرياضيات، من بين أنشطة أخرى.

وبالاشتراك مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، عمل برنامج PROGRES الأوروبي على تعزيز الإطار المؤسسي للمساواة بين الجنسين. فساعدت المنح النساء المشاركات في اكتساب معرفة معززة بتنظيم المشاريع التجارية، أو المواد اللازمة للإنتاج الزراعي أو التمويل لإطلاق مشاريعهن التجارية الخاصة بهن.

وبغية التشجيع على إدماج أصحاب الإعاقات في سوق العمل، استخدمت المنح أيضاً لمساعدة المنظمات المحلية في توفير التدريب على المهارات.

ويقول زلاتان فوكوسافلييفيتش، مؤسس جمعية لمساعدة ذوي الاحتياجات الخاصة في بلدية راشكا: "لقد مكّنتنا الأموال من تجهيز ورشنا بحيث يمكن لأصحاب الإعاقات التعلّم، ومن خلال التثقيف المهني، أن يكتسبوا مهارات ستساعدهم في مجال العمل. وهكذا تتوفر لهم إمكانية ابتداع شيء ما، ورؤية ثمار عملهم."

القسم الرابع

فريق عمل

نعمل جاهدين من أجل توظيف أفضل الخبرات واستبقائها. يعتمد شركاؤنا على احترافنا ومهارتنا وخبرتنا وأفكارنا المبتكرة، من أجل تنفيذ المشاريع بنجاح في بعض من المواقع الأكثر تحدياً حول العالم.

وإذ يسعى أعضاء أسرة الأمم المتحدة إلى تحقيق المساواة بين الجنسين، اتخذ المكتب خطوةً مهمة في هذا الصدد. فقد أصبحنا حالياً نقسّم بيانات موظفينا ومعدلات أرقام أعمالنا بحسب نوع الجنس. فيساعدنا ذلك في تحديد المشاكل بصورة أفضل، واتخاذ خطوات هادفة من أجل التحسّن.

استفاد أكثر من
2,100
شخص من فرص التعليم التي وفرها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

%81
من المشاركين اعتبروا أنّ فرص التعلم "على صلة وثيقة للغاية" بعملهم أو "ترتبط به ارتباطاً قوياً"

571
شخصاً تلقوا تدريباً على مكافحة الفساد

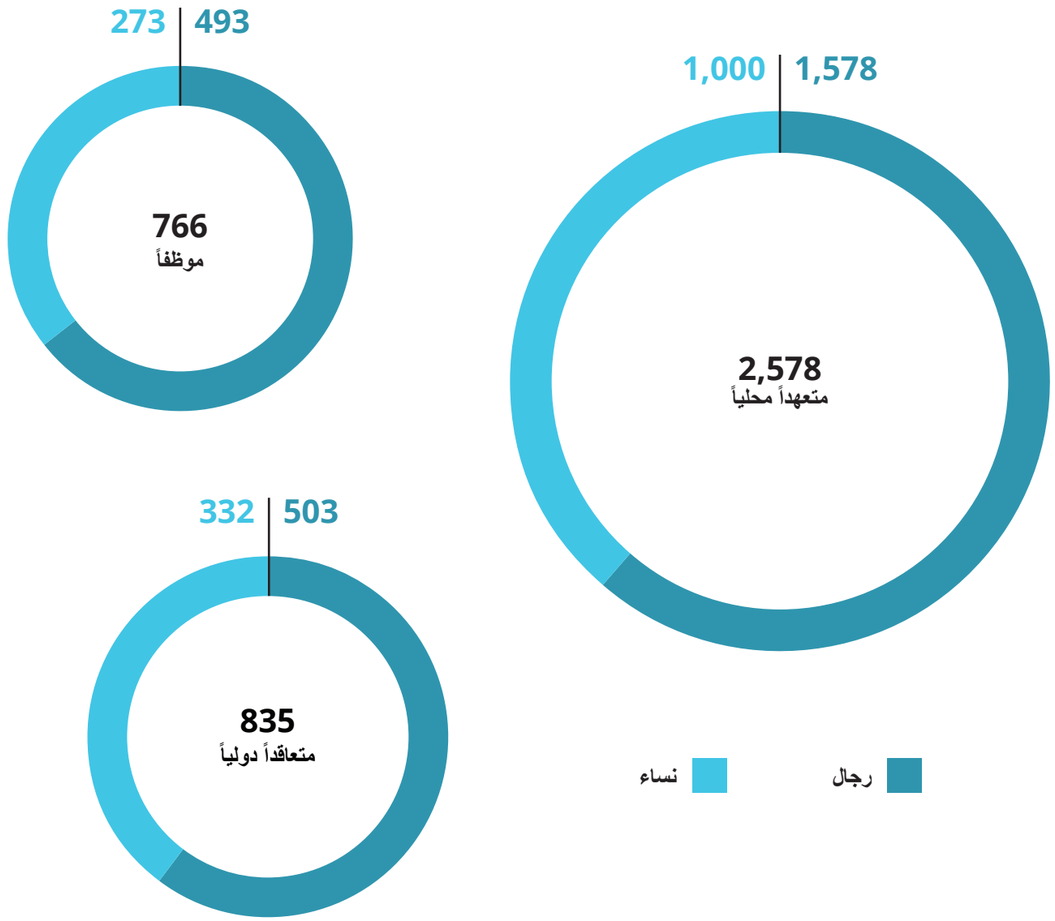
استفاد أكثر من
600
شخص من الدعم عبر التدريب على إدارة الأداء

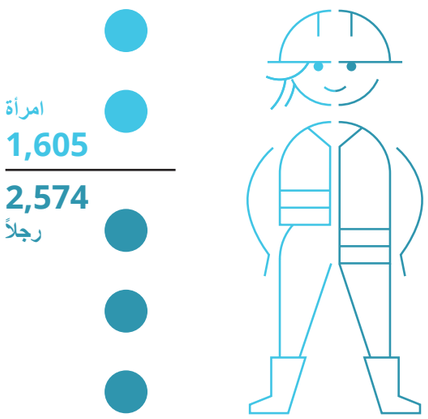
%46
من أولئك المشاركين من النساء

64
شخصاً نالوا شهادات من معهد السلامة والصحة المهنيتين

248
شخصاً تلقوا تدريباً يتعلق بالصحة وبالسلامة

تقسيم موظفي مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بحسب نوع الجنس في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017.*





المجموع
4,179
مجمل موظفي مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

*يشير هذا التوزيع إلى موظفي مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع دون سواهم. بالإضافة إلى ذلك، نقوم أيضاً بإدارة العقود نيابة عن طائفة من الشركاء. فهناك ما مجموعه أكثر من 11.000 شخص يتعاملون مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بموجب عقود.



عصرنا
عصر المرأة

يشيّدن البنية الحتية التي تجعل مجتمعاتنا قادرة على الصمود بوجه تغيّر المناخ. ويتوليّن إدارة سلاسل التوريد من أجل توفير الأدوية المنقذة للحياة إلى أقاصي الأرض. ويشكّلن حوالي نصف سكان العالم... إنهن النساء.

وعلى الرغم من الخطوات العظيمة التي تحققت على مسار المساواة بين الجنسين في خلال العقد المنصرم، إلا أن الأحكام المسبقة المتجذرة وحالات التمييز لا تزال موجودة وتشكل حجر عثرة لنا جميعاً. وفي هذا الزمن، أكثر من أي وقت مضى، يسعى الناس جاهدين إلى تحقيق مستقبل يضمن المساواة.

إيميلدا مالينغو أوسودو تستعرض خطط تحسين المرافق الصحية للأمهات في مقاطعة توركانا في كينيا.
© UNOPS/John Rae

تحقيق المساواة بين الجنسين هو مبدأ محسوم.

غريت فاريمو، المديرة التنفيذية للمكتب

ونحن مؤمنون بهذا المستقبل.

فهو مستقبل يمكن فيه للنساء تحقيق قدراتهن كاملةً. ويمكنهن فيه نيل التقدير نفسه الذي يناله الرجال. نريد أن نرى عالماً تستطيع النساء الشعور فيه بالأمان. ويمكنهن فيه الحصول على التعليم والفرص من أجل تعزيز سبل كسب معيشتهن. نريد أن نرى مشاركةً للنساء في عملية السلام، فهنّ من أبرز ضحايا النزاعات.

إن المساواة بين الجنسين حق أساسي من حقوق الإنسان. أما الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة فيعلن عن نيتنا المشتركة في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات جميعاً.

يتعلّق التحدي الجنساني الماثل أمامنا بالحقوق والفرص والحقائق الاقتصادية الملموسة. فإن الأشخاص والبلدان التي تحد من فرص الفتيات والنساء، تقوّض قدراتهن الخاصة على النموّ.

وبالنسبة إلى المكتب، ترتبط المسألة الجنسانية ارتباطاً عضوياً بكل جانب من جوانب عملنا. فنحن نتصدى عبر أنحاء العالم، لمجموعة منوعة من التحديات مع التركيز بقوة على النساء وعلى الفتيات، ونناصر تعميم الشأن الجنساني في كل جانب من جوانب المشاريع، إن كنا نريد لها أن تمارس تأثيراً طويل الأمد.

فعلى سبيل المثال، نقوم في كينيا، بالاشتراك مع اليونيسيف، بترميم المرافق الخاصة بصحة الأمهات وإعمارها عبر أنحاء البلاد. وكجزء من هذا المشروع، ساعدنا أيضاً في تدريب 5000 متطوع محلي في مجال الصحة، معظمهم من النساء، لكي يذهبوا إلى مجتمعاتهم ويساعدوا النساء والفتيات في الوصول إلى الرعاية الصحية الجيدة بصورة أفضل.

أما مفتشة الموقع، المسؤولة عن أحد مشاريع البنية التحتية في مقاطعة توركانا فهي مهندسة من كينيا. كانت إيميلدا مالينغو أوسودو امرأة واحدة من بين 8 نساء فقط ضمن مجموعة مؤلفة من 40 رجلاً. واليوم هي المرأة الوحيدة في الورشة في توركانا، كينيا التي تشرف على بناء مرافق مخصصة للنساء. وهذا الوضع ليس فريداً من نوعه.

فإن عملياتنا حول العالم، ولا سيما في البلدان المتأثرة بالنزاع، تبيّن بوضوح قلة تمثيل النساء. وعلى هذا الواقع أن يتغيّر - سواء أكان على مستوى المكتب أم منظومة الأمم المتحدة الأوسع أم على الصعيد العالمي. في العام 2017، شدّد الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، على ضرورة تجديد طريقة عمل الأمم المتحدة، قاطعاً عهداً بتحسين المساواة بين الجنسين في أنحاء المنظومة بأسرها.

وفي العام 2018، قبل المكتب هذا التحدي فأطلق استراتيجية جنسانية تبرز التزامنا بضمان طموح النساء على كافة المستويات، إلى تحقيق مستقبل لهنّ لدى المكتب. ويعني هذا أن نغيّر طريقتنا في العمل - سواء أكان ذلك على صعيد التوظيف أم وضع سياسات تمكّن استمرار نساءٍ كإيميلدا من الشعور بالأمان والاحترام والتحفيز، من أجل العمل نحو تحقيق أهدافنا المشتركة. وسنكون منظمةً تتسم بتحسين توازن التمثيل الجنساني فيها في كل نوع من الوظائف وعلى كافة المستويات. وبدوره، سيبرز هذا التوازن في مشاريعنا وفي تأثيراتها. فهذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكننا فيها أن نخدم حقاً الأشخاص الذين يعتمدون علينا.

وتتسم استراتيجية المساواة بين الجنسين المطبقة في منظمتنا بأسرها بأهداف ثلاثة هي:

- تحقيق الأهداف التي حددتها استراتيجية الأمين العام للأمم المتحدة لمجمل المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين.
- وتحقيق التمثيل المتساوي بين الرجال والنساء على امتداد قوانا العاملة، بغض النظر عن المستوى، بحلول العام 2020.
- وزيادة تمثيل النساء في المستويات الرفيعة ومناصب صنع القرار، بموجب المعايير التي تنص عليها استراتيجية منظومة الأمم المتحدة، إلى جانب تطبيقها أيضاً على المتعاملين معنا بصفة استشاريين ومتعاقدين.

صحيح أن أهدافنا طموحة، ولكن الأهم من هذا كله هو ارتكاز الاستراتيجية على مبدأ بسيط: أي قيامنا بما هو صائب، وتوفير الفرص المتكافئة للنساء في جميع مجالات عملنا.



حفز التنمية بدءاً من المستوى المحلي

فلا يجب الإستخفاف بأهمية القيادات المحلية على صعيد التنمية الدولية. وإليكم السبب

بقلم وركنيش ميكونين غونيت

في سياق العمل الإنمائي، بوسع الموظفين الوطنيين المحليين المساهمة بالكثير، ليس فقط بالخبرة وإنما أيضاً بالمعرفة بالثقافات والسياقات المحلية. ولكن في عالم التنمية الدولية، هل نقوم بما يكفي لاستخدام موظفين وطنيين محليين واستبقائهم وترقيتهم لكي يتبوأوا أدواراً قيادية؟

في الكثير من الأحيان، قد تستفيد المشاكل المحلية من حلول محلية، ولكن الموظفين الدوليين يساهمون بخبرتهم ومنظورهم المتنوعين اللذين يغنيان معارفنا من خلال نقل المعارف والمهارات. إنها عملية توازن، ولذا فإن استخدام الموظفين الدوليين لا يعني أن علينا الاستغناء عن المهارات المحلية.

وفي الموقع الذي أعمل فيه، أي فرع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في إثيوبيا، نسعى جاهدين إلى تطبيق هذا المبدأ تحديداً. فإن مكتبنا يضم عدداً من المواطنين الإثيوبيين يفوق عدد الموظفين الدوليين، كما أن المديرة القطرية، أنا، إثيوبية الجنسية.

وكل يوم نطمح إلى اكتساب فريقنا المزيد من المعارف. لماذا؟ لأن هذا مفيد لتنمية مهارات جميع العاملين هنا ولإثيوبيا كبلد. فإن فريقنا يسخّر المهارات التي اكتسبها بفضل عمله مع المكتب لكي يمارس تأثيراً ملموساً في بلده.

بعبارة أخرى، من خلال الاستثمار في الموظفين الوطنيين المحليين، فإنما نستثمر أيضاً في نمو وازدهار البلد - والإقليم.

تشرف إستر على بناء جدار كاسر للأمواج في تنزانيا حرصاً على مستوى الجودة للعمل.
© UNOPS/John Rae

المساهمة في نجاح أفريقيا

إن العاملين الموهوبين - بما يشمل الموظفين الوطنيين المحليين - ينجذبون إلى المنظمات التي توفر فرصاً للنمو والارتقاء إلى مستويات القيادة (ويبقون فيها). ولهذا السبب، نحن نشجع تنمية المواهب المهنية، ونتيح التواصل مع أشخاص يشكلون قدوة ومثلاً يحتذى به، يستطيعون إغناء المهارات الفنية والبشرية على حد سواء.

وإن أحد مشاريع تركيب ألواح الطاقة الشمسية الذي نفذه المكتب في الفترة الأخيرة، هو خير مثال على ذلك. فقد تعاقدنا مع سبعة مهندسين إثيوبيين، ست رجال وامرأة واحدة، من أجل تركيب ألواح الطاقة الشمسية في 166 مركزاً صحياً.

وإن عملية تعيين العاملين المحليين وتوظيفهم وتدريبهم هذه، تساعد المهندسين الإثيوبيين في المساهمة أكثر فأكثر في التنمية الاقتصادية للبلاد. وقد أصبح بالوسع الآن الاستعانة بهم لكي يساهموا في مشاريع راهنة ومستقبلية.

قوة القيادات محلية المنشأ

أثناء نشأتي، لم أر سوى أمثلة قليلة جداً عن أثيوبيين يرأسون منظمات دولية في بلادي. أما اليوم فأرجو أن أكون مثلاً يحتذى به بالنسبة إلى آخرين يرغبون في تحقيق مسيرة مهنية كمسيرتي - فيما أساعد أيضاً في تغيير الذهنيات التقليدية بصورة إيجابية.

فغالباً ما تفضي الممارسات الثقافية المتصلّبة، والتعقيدات المتصلة بالتوازن بين العمل والحياة الشخصية في عصرنا هذا، إلى تدمير طموحات النساء في المجال المهني. ويمكننا المساعدة في تذليل تلك الحواجز عبر تشجيع دوام مرن للعمل، وإقامة شبكات لمساعدة الموظفين في تنمية الروابط والبروز والمعرفة المؤسسية الضرورية للنجاح المهني والشخصي. ونتخذ كذلك إجراءات لاستقطاب النساء إلى مناصب قيادية رئيسية بما في ذلك الوظائف في البرامج والمالية والمشتريات - التي تعد وظائف أساسية يهيمن الرجال عليها بالعادة.

المواهب المحلية والخبرة الدولية

إن المبالغة في الاعتماد على المواهب المحلية لا تعود بالنفع على المنظمة - إذ أنها لا تترك مجالاً لنشوء قادة يتمتعون بخبرة شاملة. ولذا أنا أشجع فريقي على فهم البيئات الثقافية المختلفة التي يعمل المكتب فيها.

فإن الشريان الحيوي لأية منظمة مستدامة هي القوة العاملة المتجذرة محلياً والتي تحظى برعاية عالمية. وهذا تحديداً ما نشجعه - لفائدة الأشخاص العاملين معنا والبلدان التي نعمل فيها وشركائنا.

نبذة عن المؤلفة

وركنيش ميكونين غونيت هي المديرة القطرية لفرع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في إثيوبيا الذي يشرف أيضاً على عمل المكتب في السودان وجيبوتي ويمثله لدى الاتحاد الأفريقي. تتمتع بخبرة تفوق العشرين عاماً في القطاع الإنمائي، قضت معظمها مع منظمات غير حكومية بما فيها المنظمة الدولية لإنقاذ الطفولة ومنظمة World Vision ومنظمة المعونة الدولية.

إعادة النظر في التنمية: هل بوسع المراكز الصحية تكون محطات للطاقة؟

أعلن من زمن بعيد عن أن الطاقة المتجددة هي الحل لتوفير الكهرباء إلى المجتمعات النائية. ولكن ما السبيل إلى ضمان استدامة تلك الطاقة؟

بقلم نيك غاردنر

في سيراليون، لا يصل التيار الكهربائي إلا لـ 13 في المائة من البلاد. وفي المناطق الريفية تنخفض هذه النسبة إلى 1 في المائة.

من شراء البطاريات لأجل المصابيح المحمولة، إلى الكيروسين للمصابيح وصولاً إلى وقود المحركات المشتركة أو دفع المال لأطراف ثالثة من أجل شحن بطاريات الهواتف الجوالة، ينفق سكان المناطق الريفية مبلغاً يصل إلى 9 في المائة من دخلهم الشهري على الطاقة. وسكان القرى متعطشون إلى النزر اليسير من الطاقة المتاحة - وهم مستعدون للتضحية بجزء هام من دخلهم المحدود للحصول عليها.

ولطالما اعتبرت مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية كأفضل طريقة لحل المشاكل المحيطة بالوصول إلى التيار الكهربائي. وتنتشر في ريف سيراليون أمثلة عن منشآت للطاقة الشمسية متوقفة عن العمل - أو لم تعمل قط بالشكل المطلوب أصلاً.

وليست الطاقة الشمسية الحلّ البسيط والسريع الذي غالباً ما توصف عليه.

فإن تصميم الحل الشمسي الأنسب لكل منطقة محلية، هو غاية في التعقيد. ولكن من خلال اعتماد النهج الصائب، قد تكون الطاقة الشمسية عامل تغيير فعلياً من حيث تشجيع التنمية المستدامة عن طريق الوصول إلى الطاقة - ما يحفز التحسينات على صعيد الخدمات الصحية والتعليم والنشاط الاقتصادي.

إذاً كيف نزيد الوصول إلى التيار الكهربائي لدى أكثر المناطق حرماناً من خدمات الطاقة في البلاد بطريقة مستدامة؟

لعل هذه المسألة مرتبطة بالسياق المحدّد، ولكن في سيراليون، بالاشتراك مع الحكومة ومع وزارة التنمية الدولية للمملكة المتحدة، نحن في صدد بناء شبكات صغرى بالطاقة الشمسية تركز على المراكز الصحية في المجتمع المحلي، وتشغّل كمشاريع تجارية من أجل تزويد قرى كاملة بالكهرباء.

إنارة ريف سيراليون

في المناطق الريفية للبلاد، هناك حاجة ماسة إلى مراكز صحية وإلى دفق مستقر من الكهرباء.

وإن صعوبة الوصول إلى الخدمات الصحية - والصعوبات التي تواجهها المراكز الصحية المحلية التي تقدم الرعاية على مدار الساعة من دون مصدر مستقر للكهرباء، أمور تساهم في جعل سيراليون مكاناً خطراً للإنجاب. فإن الحوامل معرضات لخطر الوفاة خلال الإنجاب بنسبة 1 على 17 - وهو من أعلى معدلات وفيات الأمهات في العالم.

في بلد تتم فيه معظم عمليات الإنجاب ليلاً، تتكل القابلات في العديد من المجتمعات الريفية على المصابيح المحمولة أو على الهواتف الجوالة لمساعدتهن في التوليد. وفي حال وقوع خطب ما، يكون وصولهن إلى المرافق الضرورية لإنقاذ حياة الأمهات محدوداً جداً.

أما استخدام الطاقة الشمسية لتزويد المراكز الصحية بالطاقة فيعني إتاحة الكهرباء للأدوات المطلوبة من أجل تنفيذ إجراءات الطوارئ، والإنارة الكاملة التي تمكّن القابلات من العمل. ويعني ذلك توفير الكهرباء للبرادات المطلوبة من أجل تخزين الدم لأجل عمليات نقل الدم أو اللقاحات اللازمة لمنع الأمراض.



بيئة أفضل للتعلّم: توفر الطاقة الشمسية الكهرباء لهذه المدرسة في سيراليون ليلاً نهاراً
© UNOPS/Olivia Acland

حفز التنمية

إلا أن تركيب بعض ألواح الطاقة الشمسية على الأبنية العامة، وإحضار بعض المصابيح، ومضخة للماء أو براد يعمل بالطاقة الشمسية، كلها أمور لا تضمن الاستدامة على المدى البعيد. فإن الأمر يستوجب العمل مع القطاع الخاص.

باستخدام نهج "المراكز الصحية كمحطات للطاقة"، يتولى المشغّلون في القطاع الخاص مسؤولية تشغيل نظم الشبكات الصغرى وصيانتها على المدى البعيد. فتتلقى المراكز الصحية الكهرباء بالمجان، مقابل تقديمها للأرض التي ستشيّد عليها محطة توليد الطاقة للبلدة بأسرها. وإن استخدام نظم التوزيع بالشبكات الصغرى من أجل توفير الطاقة إلى كامل القرية، سيخفّض التكلفة ويمكّن المستهلكين من توفير المال - أو استخدام المزيد من الطاقة للأنشطة الأخرى لقاء التكلفة نفسها.

وحالما تصبح الشبكات الصغرى شغّالة بالكامل في القرى الصغيرة، فهي توفّر فرصاً فورية لتوليد الدخل. ويمكن لمشغّلي القطاع الخاص تقديم خدمات تتخطى مجرد توفير الطاقة. فمن عمليات بيع بطاقات التعبئة للهواتف الجوالة أو توفير الخدمات المصرفية عبر الهاتف، إلى بيع الاتصال بالإنترنت أو توفير قروض صغرى لشراء اللوازم المنزلية - الاحتمالات لا تعد ولا تحصى.

أمّا ترغيب القطاع الخاص في المشاركة في تشغيل منشآت الطاقة الشمسية، فيشجع على مواصلة الاستثمار في قطاع الطاقة في المناطق الريفية ويقدم حلاً مستداماً بحق.

ومع أن المشروع كان يستهدف في البداية قرى صغيرة فإن المرحلة المقبلة منه سوف تشجع مشغلي القطاع الخاص على الاشتراك في الاستثمار من أجل وضع نظم شبيهة قائمة على الشبكات الصغرى لأجل القرى الأكبر. وستنشأ عن ذلك لاحقاً بيئة يقوم القطاع الخاص فيها بحفز تطوير الشبكات الصغرى، من دون الاحتياج إلى دعم من أية جهات مانحة.

وستصبح سيراليون نموذجاً لزيادة الوصول إلى الطاقة المستدامة في المناطق الريفية - وستبرهن كيف أن عقد الشراكات مع القطاع الخاص لأجل تلبية الاحتياجات الإنمائية، قد تكون له منافع بعيدة الأثر.

نبذة عن المؤلف

نيك غاردنر هو المدير القطري لفرع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في سيراليون ومدير مشروع الطاقة المتجددة في الريف هناك. وغاردنر مهندس مدني وقد انضم إلى المكتب في العام 2009 بعد العمل لأكثر من 20 عاماً في القطاع الخاص. وكان قد عمل في السابق لصالح المكتب في جنوب السودان وكوبنهاغن والقدس.

شركاؤنا

يخصص المكتب عمله لدعم شركائنا عبر توفير خدمات كفيلة بزيادة فعالية السلام والأمن والمشاريع الإنسانية والإنمائية حول العالم.

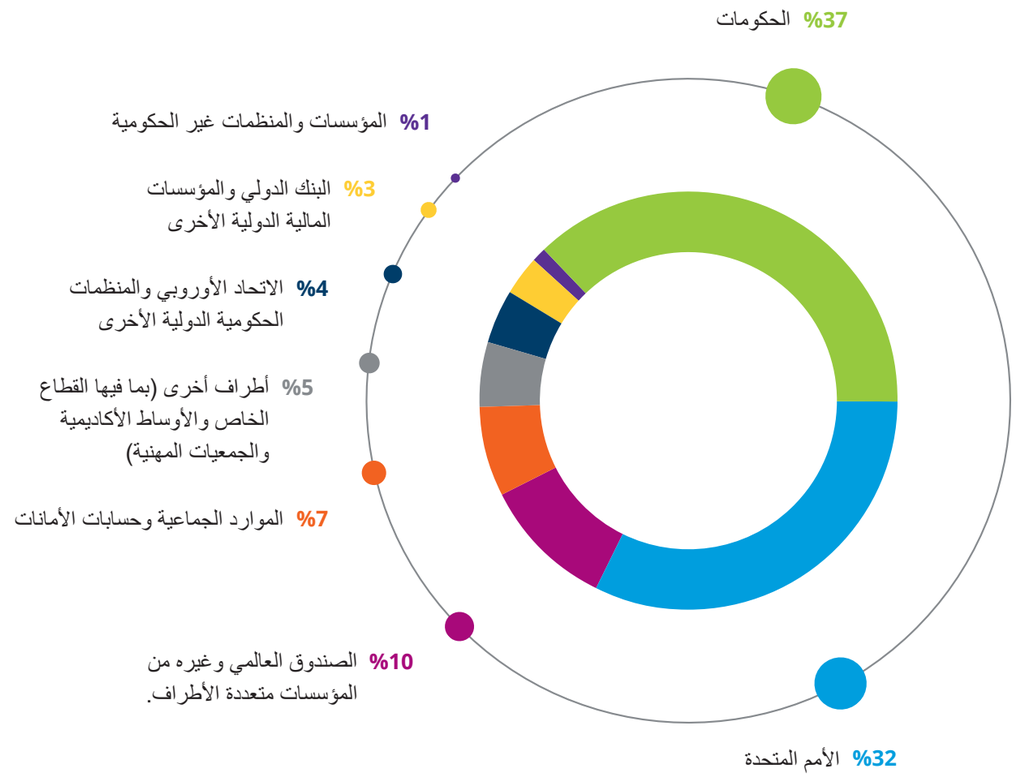
بغية التقدم في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ودعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، نطمح إلى الدخول في شراكات تعاونية، مع التركيز على مشاركة خبرتنا في إدارة مشاريع البنية التحتية والمشتريات والموارد البشرية والخدمات المالية.

وقد اختار شركاؤنا العمل معنا لاستكمال قدراتهم الخاصة وتوسيعها، والحد من المخاطر، والتعامل مع جهة استشارية غير منحازة وموثوق بها، وتحسين الكفاءة و/أو السرعة، الجودة، الكفاءة من حيث التكلفة.

وإن المكتب متحمّس جداً لتلبية توقعات شركائه. وبصفتنا مقدمين للخدمات، فإن أولويات شركائنا واحتياجاتهم هي التي تملي نطاق عملنا ومحط تركيزه وموقعه. وسواء أكان المكتب يعمل لاستكمال الشراكات الحالية أم لخلق الثقة في الشراكات الجديدة، فهو يريد ضمان أن يكون التفاهم المتبادل والسعي إلى الأهداف المشتركة أساساً لعلاقاتنا كافة.

وقد بلغ دعم المكتب للحكومات مستوى قياسياً في العام 2017 إذ شكّل أكثر من ثلث حافظتنا للعام، ما يبرهن عن الطلب الواضح على خدماتنا. وقد شملت الحكومات الشريكة كلا من الأرجنتين وكندا وأثيوبيا واليابان وبيرو والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأميركية.

وضمن أسرة الأمم المتحدة التي تكاد تمثل ثلث حافظتنا، كانت أمانة المنظمة هي شريكتنا الأكبر. وقد وفّرنا عدداً من الخدمات إلى إدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الشؤون السياسية وإدارة الدعم الميداني.





في تنزانيا يساعد تشييد الأسوار البحرية في منع مياه البحر من غمر فسحة الشاطئ التي يعمل فيها أمثال تشيسكو. © UNOPS/John Rae

التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

هذا العام، وكجزء من مساهماتنا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، سنسلط الضوء على تفاصيل مشاريعنا التي تبرز قدراتنا على مستوى التنفيذ.

حين نساعد شركاءنا في الاستجابة للتحديات التي تواجهها مجتمعاتهم، فإننا نسخّر معارفنا عالمية المستوى مستعينين بنُهُج حلّ المشاكل التي تقوم على الاحتياجات المحلية والتي تتلاءم مع الظروف المحلية.

في سانت لوسيا، يعمل المكتب من أجل تحسين الظروف المحلية للمياه لأجل أكثر من 10.000 شخص من سكان دنيري في شمال البلاد. فقد بنينا مرفقاً لمعالجة المياه في العام 2017، وفي الوقت عينه نفّذنا أنشطة تدريبية للمسؤولين المحليين من أجل ضمان الإدارة المستدامة على المدى البعيد لشبكة المياه المحسّنة هذه. وهذا المشروع مثال عن التعاون في ما بين بلدان الجنوب، وبفضل تمويل من حكومة المكسيك ستكون للمرفق الجديد القدرة على معالجة 1.8 مليون لتر من الماء في اليوم الواحد. وهو يتيح في الوقت الراهن حصول مجتمعات كاملة على المياه النظيفة في دنيري، بمن فيهم الأطفال الذين كانوا محرومين من المياه النظيفة في بعض المدارس.

وإذ نعمل باتجاه تحقيق خطة عام 2030، يدعم المكتب الحلول المبتكرة أينما أمكن. فبالنيابة عن حكومة أنتيغوا وبربودا، أنشأ المكتب مؤخراً مركزاً للعلوم والابتكار في أنتيغوا يرمي إلى التركيز على تعيين سبل جديدة وتنميتها من أجل تناول التحديات التي يواجهها البلد جرّاء تغير المناخ. وإن هذه الدولة النامية الجزرية الصغيرة هي الأولى في الكاريبي التي تطلق مرفقاً مخصصاً يشجع تنظيم المشاريع محلياً ويؤمّن فسحة للطلاب والمفكّرين الشباب في مجالي التكنولوجيا النظيفة وتغيّر المناخ.

وفي تنزانيا، ندعم الحكومة من أجل المساعدة في التصدي للآثار السلبية لتغير المناخ وارتفاع مستويات البحار. وبالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مشروع ممول من صندوق التكيف ومرفق البيئة العالمية، بنى المكتب وأعاد تأهيل 2400 متر من الأسوار الدفاعية البحرية في سبعة مواقع على امتداد ساحل البلاد. ويتيح هذا المشروع لمن يسكنون تلك المناطق الساحلية ويعملون فيها القدرة على الصمود، من أجل مساعدتهم في مواصلة أعمال الزراعة والضلوع في الأنشطة المولّدة للدخل. كما ويتم تركيب أعمدة إنارة بالطاقة الشمسية على طول الأسوار تساعد في زيادة سلامة وأمن الأشخاص الذين يتجولون مشياً في تلك المناطق خلال الليل.

أهداف التنمية المستدامة

الاستدامة في المكتب

يقيس إطار المبادرة العالمية لتقارير الأداء، تأثير عمل المكتب في البيئة وفي المجتمعات التي نعمل فيها، فيبيّن كيف تساهم عملياتنا في التنمية المستدامة حول العالم.

ومن خلال المبادرة العالمية لتقارير الأداء نتحدث بلغة مشتركة على صعيد الإبلاغ، مع العاملين داخل الأمم المتحدة وخارجها على حد سواء. وهنا نعيد تأكيد التزامنا بقياس عملنا بناء على المعايير الدولية.

وترد كامل التفاصيل بشأن كيفية تقييمنا لعملنا بناء على معايير المبادرة العالمية لتقارير الأداء، بما في ذلك جميع المواضيع والمؤشرات ومجموعات البيانات ذات الصلة، في فهرس المبادرة العالمية لتقارير الأداء المرفق بهذا التقرير.

مصفوفة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لـ٢٩ موضوعاً مادياً

- مواضيع عالية الأولوية
- مواضيع متوسطة الأولوية
- مواضيع متدنية الأولوية

- التأثيرات البيئية للمواد
- المخلفات السائلة والنفايات
- علاقات العمل/الإدارة
- حرية تكوين الجمعيات والمفاوضات الجماعية
- الممارسات الأمنية
- الاستثمار في حقوق الإنسان
- الإدارة الاقتصادية المسؤولة
- استراتيجية الخروج وإقفال المشاريع
- العملية المسؤولة للمشتريات
- مكافحة الفساد
- الطاقة
- المياه
- الانبعاثات
- الالتزام
- تقييم المورّدين
- التوظيف
- الصحة والسلامة
- التنوع وتكافؤ الفرص
- عدم التمييز
- عمل الأطفال/السخرة/العمل القسري
- حقوق الشعوب الأصلية
- المجتمعات المحلية
- الرصد والتقييم والتعلّم
- التنسيق بين الشركاء
- جمع التبرعات بالطرق الأخلاقية
- التأثيرات الاقتصادية غير المباشرة
- التنوع البيولوجي
- التدريب والتعليم
- المساواة بين الجنسين والتنوع في تصميم المشاريع وتنفيذها

إدراك مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لأهمية أصحاب المصلحة

الأهمية بالنسبة إلى المكتب

"لقد حققنا وفورات كثيرة بفضل تطبيق النظم الجديدة للمشتريات عبر الأمم المتحدة والمكتب. وهذا إنجاز مهم على صعيد مكافحة الفساد لم يكن موجوداً من قبل."

خوان أورلاندو هرنانديز، رئيس هندوراس

"على مر العقد الماضي، قام مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بدعمنا من خلال مشاريع ناهزت قيمتها المليار دولار، من أجل توفير الوصول إلى الخدمات الأساسية، وتقديم فرص إلى شريحة الأربعين في المائة الدنيا للسكان في العالم النامي. وهم من أهم شركاء البنك الدولي من بين أجهزة الأمم المتحدة، بما في ذلك في الدول الهشّة. وأنا على يقين من أنا نستطيع أن ننمّي شراكاتنا أكثر فأكثر لتحقيق نتائج أفضل في ما خص أهداف التنمية المستدامة."

كريستالينا جورجييفا، المديرة
الإدارية العامة للبنك الدولي

"يتمتع برنامج الأمم المتحدة للبيئة بخبرة واسعة في مجالي العلوم والسياسات، وللمكتب خبرة غنية في البنى التحتية وإدارة المشاريع. أما الجمع بينهما فيولد تحالفاً فريداً من نوعه تنجم عنه قوة كلية للتغيير العالمي تتخطى بأشواط مجموع أجزائه."

إريك سولهايم، المدير التنفيذي
لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

كيف نساهم في التنمية العالمية

"بفضل افتتاح المكتب الجديد في أوكرانيا سنتمكن من الوصول بشكل أفضل إلى مصادر التمويل المبتكرة من خلال التعاطي مع المؤسسات المانحة والمنظمات الخيرية فضلاً عن مؤسسات الأعمال الدولية."

بيتر بوروشينكو، رئيس أوكرانيا

عالمنا المشترك

يوفر المكتب خبرةً تقنيةً هادفة إلى البلدان على صعيد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

وفي بلدان مثل اليمن والعراق والصومال وكولومبيا فإن المساعدة التقنية التي قدمها المكتب إلى وكالات الأمم المتحدة في مجال المشتريات وغيره من المجالات المتخصصة، قد سرّع في توفير خدمات الإغاثة إلى الملايين من البشر المحتاجين إليها، وهو من خلال ذلك قد أسهم في إرساء مجتمعات أكثر استقراراً وأماناً.

أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة

"نحن سعيدون بالتعاون مع المكتب ومع وزارة التنمية الدولية للمملكة المتحدة حول مشروع يوفر الطاقة المتجددة لتحسين حياة مواطنينا ومعيشتهم في مناطقنا الريفية عبر البلاد؛ ومن أجل ضمان نتائج أفضل على مستوى الصحة، وتعزيز التعليم وحفز نمو النظم الاقتصادية المحلية."

إرنست باي كوروما، الرئيس السابق لسيراليون

الحلول التي نساعد في توفيرها

"نفتخر بنيلنا تنويهاً من الأمم المتحدة على تميزنا في إدارة المشاريع والجودة والابتكار، وتأثير نتائج "برنامج عصرنة الزراعة الأسرية". فقد عاد هذا البرنامج بالنفع على أكثر من 30.000 أسرة على امتداد البلاد في غضون أربع سنوات فقط، فغيّر حياة آلاف الأشخاص، وأوصل التنمية إلى الأرياف."

هوراسيو كارتيس، رئيس باراغواي

متحدثاً عن إنشاء مركز المعلومات لأجل المهجرين داخلياً في العراق الذي نفذه المكتب، وهو الأكبر من نوعه بين مشاريع المساءلة الجماعية المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة:

"إن الربط بين الأشخاص المهجرين وبين المنظمات الإنسانية أمر بالغ الأهمية ولا سيما خلال الأزمات. وإن مركز الاتصالات لأجل المهجرين داخلياً في العراق يؤدي هذه المهمة بكل بساطة أما تأثيره فعظيم".

فيليبو غراندي، مفوّض الأمم المتحدة
السامي لشؤون اللاجئين

"أنا على إدراك تام بأهمية الدور الذي يؤديه المكتب في دعم شفافية المشاريع عالية التعقيد وصلتها وفعاليتها في البلدان المجاورة المختلفة. ويسرني أن تتكل البلدية ووزارة النقل والأشغال العامة على المكتب من أجل تنفيذ مشروع الترامواي."

لنين مورينو، رئيس
إكوادور

عالمنا المشترك

نحن أعضاء في مجموعة GOLD Community وندعم مهمة المبادرة العالمية لتقارير الأداء، المتمثلة في تمكين صانعي القرارات في كل مكان من خلال معايير الإبلاغ عن الاستدامة، وشبكتها المؤلفة من أصحاب مصلحة متعددين، للعمل من أجل اقتصاد وعالم أكثر استدامة.

GOLD Community
United Nations Office for Project Services (UNOPS)
2018

الشهادات

نقيس عملنا بناء على أفضل الممارسات الدولية.
ونحمل شهادات بالمعايير التالية التي نمتثل لها.

البيئة
إدارة المشاريع
الصحة والسلامة
المشتريات
البنية التحتية

إدارة الجودة
الشفافية
الاستدامة

رأيك يهمنا!

لطرح أية أسئلة و/أو تعليقات و/أو اقتراحات بشأن هذا المنشور، يرجى الاتصال بالعنوان التالي: sustainability@unops.org.

للمزيد من المعلومات: يرجى الاطلاع على الموقع www.unops.org.

شارك في الحوار

/unops.org
/company/unops
/unops
/unops_es
/unops_official

unops.org